

## عرض "مورين دفي" للجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المتعلقة؛ التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، في يوليو 2012

أنا مؤلفة، ولدي 31 من المصنفات المنشورة في مجال الأعمال الروائية، والشعر، والأعمال غير الروائية، والمسرحيات - التي تم تقديم 10 منها على المسرح والتلفزيون والإذاعة، وأتحدث إليكم اليوم نيابة عن المنتدى الدولي للمؤلفين، الذي يهدف إلى توفير منصة للكاتب من جميع أنحاء العالم، لإسماع صوت الفنانين التشكيليين والكاتب بشكل خاص. أود أن أحدثكم هذا المساء عن موقف الكتاب، كمثال، مما يواجهونه بشكل عام، ونأمل أن تقوم جمعية ترخيص المؤلفين وجمع أعمالهم، والمنتدى الدولي للمؤلفين بتغطية كل أنواع الكتابة وبتغطية جميع العاملين في كل ميدان، مثل الأكاديميين والعلماء والروائيين، وكتاب الإذاعة والتلفزيون والشعراء، سواء أولئك الذين يعملون تحت مظلة المؤسسات الأكاديمية، والمدارس، والكليات وغيرهم من المؤسسات، أو أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص، والذين يحاولون جميعاً ومواصلة عملهم والاستمرار في بيئة أصبحت عدائية بشكل متزايد، حيث يتعرض مفهوم الفنان المحترف، القادر على كسب ما يكفي لمواصلة إنتاج أعماله الإبداعية المحمية من قبل قانون المؤلفين، للهجوم من الشركات متعددة الجنسيات، حيث تسعى هذه المؤسسات لجعل أعمالنا، أو "المحتوى" كما يطلقون عليه للتقليل من أهميته، مجانية للجمهور، الذي أصبح بشكل متزايد، لا يريد أن يدفع ثمن الحصول عليه، في حين تحقق هذه المؤسسات أرباحاً طائلة من الإعلانات.

فالهياكل القديمة التي دعمت الإبداع تتهار، ففي الماضي كان الكاتب يحصل على دفعة مقدمة تتعلق بالمبيعات المتوقعة، مما يمكنه من كتابة العمل، ومن ثم كسب عائدات حقوق الملكية كنتيجة لممارسة حقوقه، أما الآن فيجب على الكاتب أن ينتج العمل ثم يقوم بمحاولة بيعه، ما لم يكن العمل مذكرات لاعب كرة قدم مشهور، أو شخصية تلفزيونية أو سياسية، وهي الأعمال التي يُدفع فيها مبالغ كبيرة، كونها "المنتج" المرغوب فيه. في هذه الحالة تكتسب الحقوق الثانوية أهمية جديدة، فالصراع لحماية وإنفاذ تلك الحقوق هو الذي يوفر دخلاً داعماً، لكنه أساسي، وهو ما يدعم ظهور المنتدى الدولي للمؤلفين كاستجابة للمشاكل العالمية التي يواجهها المؤلفون في العالم الآن، بسبب الوجود المطلق للإنترنت، والعداء المتزايد لمفهوم حقوق المؤلف، دون تقديم أي مقترحات أو حلول لتعويض المبدعين.

وتتعرض حقوق المؤلف الآن للهجوم، إذ يعدها البعض حواجز تمنع الوصول إلى الأعمال الإبداعية، ومن الغريب أن لا تقتصر تلك المشكلة على البلدان الفقيرة، ولكنها تبرز أيضاً في البلدان الغنية، التي يفترض أنها وضعت منذ زمن بعيد نظام حقوق الملكية الفكرية.

شبكة الإنترنت التي يمكن أن تعطي أعمالنا فرصة الانتشار في جميع أنحاء العالم، يمكن استخدامها لخدمة الإبداع، ليس فقط بتوفير قاعدة عريضة من الجمهور، ولكن بتقديم دخل مدعوم من نظام الترخيص الوطني والعالمي والتبادل بين منظمات المؤلفين. فالمنتدى الدولي للمؤلفين، على سبيل المثال، يدفع للكتاب في أكثر من 100 دولة أموالاً يحصلونها من حقوقهم الثانوية في المملكة المتحدة.

ويتعرض هذا الدخل الداعم للمؤلفين للتهديد بصورة متزايدة، ونأخذ مثلاً على هذا التهديد اقتراح التوسع في استثناء التعليم والمواد التعليمية من حقوق الملكية الفكرية، حيث سيقال مثل هذا الاستثناء في المملكة المتحدة دخل المؤلفين من الملكية الفكرية بمقدار الثلث، وسيؤدي لإلغاء مدفوعات تلك الدول الـ 100، لأن تلك المواد تستخدم إلى حد كبير للأغراض التعليمية.

إن تكلفة ترخيص الاستخدام للتعليم، والتي سوف تسمح لهم بعمل نسخ متعددة من كميات هائلة من المواد التعليمية في المملكة المتحدة، هي في حدود بضعة بنسات لكل تلميذ، بينما في المقابل يستفيد 42,000 مؤلف من عوائد الملكية الفكرية سنوياً. وقد أجاب أفراد عينة على بحث جديد لشركة "برايس ووترهاوس كوبرز" - يبحث في هذه الإستثناءات الخاصة بالتعليم - بأنهم لن يستمروا في كتابة المواد التعليمية. حتى في الطرف الأدنى من تحليل الأثر، أشارت التقديرات إلى أن الإنخفاض بمقدار 20٪ في عوائد الترخيص من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض 29٪ في إنتاج مثل هذه الأعمال، أي إنخفاض بمعدل 2870 كتاباً سنوياً في المملكة المتحدة وحدها.

ولكن السؤال الأساسي هو: لماذا يجب أن يتوقع الجميع من المؤلف وحده أن يعطي حقوقه دون مقابل من أجل الصالح العام؟ فالمعلمون، وأمناء المكتبات، ومقدمو الرعاية يحصلون على أجورهم كاملة، كما أنه لا يمكن إلا أن تدفع أثمان المعدات والتجهيزات، مثل أجهزة الكمبيوتر وغيرها؛ ولكن يبدو أن الكتابة أو الرسوم التوضيحية فقط هي التي يجب أن تصبح متاحة مجاناً، ويعتقد الجميع بأن المؤلفين سوف يستمرون في الكتابة، لأنهم يحبون ذلك، وأنه يجب علينا مواصلة الكتابة، فهي التي تحركنا وتدفعنا لمواصلة الحياة؛ ويخفي هذا الموقف خليطاً من الحسد واحتقار المؤلف، وإلا كيف يمكننا فهم أن ينكر علينا حقوق الإنسان العالمية المنصوص عليها في إعلان 1946 والواردة في اتفاقية برن؟ وهذا هو السبب في أننا نروج للمنتدى الدولي للمؤلفين، وندعم وجوده ودوره الهام، فقد أصبح الدور الذي يقوم به ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، أكثر مما كان عليه الوضع في المائتي سنة الماضية، منذ صدر أول قانون لحقوق التأليف والنشر في المملكة المتحدة.

مورين دفي.